جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية
إبريل 2014

الروابط المتبادلة والتداعيات الأصلية والمرتدة

يشهد النشاط العالمي تحسنا في الوقت الراهن، لكن التعافي الجاري يتسم بالتباين ويظل أضعف من المستوى الباعث على الارتياح، مع وجود توترات جغرافية–سياسية تثير مخاوف جديدة. وتتضمن أهم التحديات الراهنة مخاطر حدوث زيادة دائمة في مستوى تقلب التدفقات الرأسمالية بالنسبة للاقتصادات الصاعدة والأسواق الواعدة وتضخم شديد الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو. ولا يزال هدفنا الجماعي هو إيجاد اقتصاد عالمي أكثر ديناميكية وتوليدا لفرص العمل. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بإدارة التعافي الجاري على نحو أنشط وتوثيق التعاون للحد من التداعيات السلبية وتشجيع الاستقرار المالي.

وبينما يعتمد تحديد إجراءات السياسة المطلوبة على حالة كل بلد على حدة، فإن هناك موضوعات مشتركة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ***استعادة الأوضاع النقدية الطبيعية وتداعيات السياسات:*** ينبغي أن تتجنب *الاقتصادات المتقدمة* التعجل في سحب سياسة التيسير النقدي نظرا للتراخي المتبقي في الاقتصاد، والتضخم المنخفض، وضبط أوضاع المالية العامة المستمر. وقد تكون الفرصة سانحة لتخفيف قيود السياسة النقدية في بعض *الاقتصادات الصاعدة والأسواق الواعدة* (البلدان منخفضة الدخل المندمجة ماليا) لمواجهة تباطؤ النمو، لكن تشديد أطر السياسات وتعزيز قوتها مطلب لازم في البلدان ذات التضخم المرتفع أو المصداقية المحدودة أو المخاطر المتزايدة على الاستقرار المالي. وينبغي أن تستجيب أسعار الصرف لتغير أساسيات الاقتصاد، مما يسهل تصحيح أوضاع الحسابات الخارجية. وحيثما كانت الاحتياطيات كافية، يمكن التدخل للمساعدة في تمهيد حدة التقلب المفرط أو تخفيف ضغوط السيولة. وفي *البلدان منخفضة الدخل*، ينبغي أن تركز السياسات على تدعيم إنجازات مكافحة التضخم التي تحققت مؤخرا. ويمكن أن يؤدي التعاون بين البنوك المركزية وأجهزة التنظيم المالي إلى المساعدة على احتواء التداعيات السلبية المترتبة على السياسات وما يعقبها من آثار عكسية على بلدان المَصْدر ("التداعيات المرتدة").

- ***ضمان النمو القوي والقابل للاستمرار وتخفيض مواطن الضعف:*** تتمثل الأولوية بالنسبة لكثير من *الاقتصادات المتقدمة* في موازنة وتيرة الضبط المالي والعناصر التي يتألف منها في إطار خطط موثوقة للتصحيح المستقبلي تستهدف دعم التعافي الاقتصادي. وينبغي تخفيض عجز الميزانية في حالة *الاقتصادات الصاعدة والأسواق الواعدة* ذات الديون المرتفعة أو احتياجات التمويل الكبيرة، بينما ينبغي *للبلدان منخفضة الدخل* الاستفادة من مرونة اقتصاداتها لإعادة بناء حيز تتحرك فيه السياسات. وينبغي أن تسعى كل البلدان لتعزيز جودة إنفاقها العام – وهو ما يشمل تشجيع استثمارات البنية التحتية القائمة على ترتيب سليم للأولويات – وتحقيق التوازن بين أهداف العدالة والكفاءة والنمو. وثمة حاجة إلى إصلاحات هيكلية مترابطة ومحددة في كل البلدان الأعضاء لإنعاش النمو وتوظيف العمالة، وذلك عن طريق إجراءات تتضمن فتح أسواق المنتجات والخدمات، ومعالجة اختناقات العرض، وتعميق الأسواق المالية.

- ***استعادة التوازن الخارجي والحفاظ على ترابط السياسات:*** ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات في كل البلدان سواء كانت تسجل فوائض أو عجوزات، وذلك لضمان استمرار الانخفاضات الكبيرة في اختلالاتها الخارجية والداخلية، والحد من مخاطر ظهور الاضطرابات من جديد. ولا يزال من الضروري إعطاء دفعة لاستكمال إصلاحات التنظيم المالي الوطنية والعالمية، نظرا لتباطؤ وتيرة التقدم في إصلاحات القطاع المالي.

وسينصب التركيز في عمل الصندوق على مجموعة من قضايا السياسات المتعلقة بتحويل محركات النمو، والتداعيات الأصلية والمرتدة بسبب العودة إلى السياسات النقدية الطبيعية، والانعكاسات العالمية لإصلاح التنظيم المالي على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، ودور التعاون على صعيد السياسات.

ولا يزال من الضروري التعجيل بتنفيذ إصلاحات نظام الحصص والحوكمة المتفق عليها عام 2010، واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص في موعد أقصاه يناير 2015، بغية الحفاظ على شرعية الصندوق وقوته المالية وفعالية تأثيره.